مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٨٨

الاثنين، ١١ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة أغيار باربوزا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة موران
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد غوبتا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أحر تمنياتي لليمنيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم بمناسبة عيد الأضحى المبارك – وهو وقت للاحتفال والتفكير في قيم نكران الذات والرحمة بوصفها المبادئ التي ينبغي أن ترشد عملنا من أجل مستقبل أكثر سلاما وازدهارا لليمن.

مع اقتراب الموعد النهائي لتمديد الهدنة بعد ثلاثة أسابيع فقط، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء أولا على ما أُنجز خلال الأشهر الثلاثة والنصف للهدنة. ثانيا، مناقشة بعض العقبات التي واجهناها في تنفيذها وكيف نعمل على التغلب عليها. ثالثا، تحديد الطريق للمضي قدما بما يشمل تمديد الهدنة وتوطيدها وتوسيع نطاقها بما يعود بالنفع على الشعب اليمني ويؤدي نحو التسوية السياسية.

حتى الآن استمرت الهدنة لأكثر من ثلاثة أشهر، ما أدى إلى انخفاض كبير بمقدار الثلثين في الخسائر في صفوف المدنيين مقارنة بالأشهر الثلاثة التي سبقت بدء الهدنة. ونظرا للانخفاض الكبير في الأعمال العدائية، تعزى الخسائر في صفوف المدنيين المتصلة بالنزاع الآن في معظمها إلى الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي لا تزال تشكل تهديدا للمدنيين بمن فيهم الأطفال لدى عودتهم إلى المناطق التي انخفضت فيها الأعمال العدائية.

وما زلنا نتلقى تقارير من كلا الجانبين حول الحوادث المزعومة داخل اليمن، بما في ذلك إطلاق النيران المباشرة وغير المباشرة والهجمات بالطائرات غير المأهولة وتحليق طائرات الاستطلاع وبناء تحصينات وخنادق جديدة. ويزعم أيضا أن الطرفين يرسلان تعزيزات إلى الخطوط الأمامية الرئيسية بما في ذلك في مأرب والحديدة وتعز. وكما يعلم المجلس فإن مكتبي يواصل دعم الطرفين في إنشاء قنوات اتصال لمساعدتهما على إدارة مثل هذه الحوادث بطريقة سلمية.

ويسرني أن أبلغكم بأن مكتبي قد عقد في الأسبوع الماضي الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية المؤلفة من ممثلين عن الأطراف بالإضافة إلى قيادة القوات المشتركة للتحالف. وناقش الجانبان خلال الاجتماع تشكيل غرفة التنسيق المشتركة التي ستكلف بالتصدي للحوادث المتصاعدة على المستوى العملياتي وتعيين فريق عمل بدأ مناقشات فنية مفصلة لتوحيد المقترحات في ذلك الصدد.

وسمح تجديد الهدنة في ٢ حزيران/يونيه باستمرار تدفق الوقود إلى ميناء الحديدة. ومنذ تجديد الهدنة سُمِح لسبع سفن وقود تحمل ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طن متري من مختلف منتجات الوقود بدخول ميناء الحديدة. وأدى ارتفاع أسعار الوقود إلى تقليص الفائدة بالنسبة للمواطنين اليمنيين. ولكن ليس هناك شك في أن الوضع سيكون أسوأ بكثير بدون الواردات التي سهلتها الهدنة، حيث ساعد تدفق واردات الوقود على تجنب تعطيل الخدمات العامة الأساسية التي تعتمد جزئيا على الوقود – مثل المياه النظيفة والرعاية الصحية والكهرباء والنقل – وأحدث تغييرا هاما في الحياة اليومية ورفاه اليمنيين. كما اضطلعت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن دورا محوريا في تسهيل الوصول السلس لسفن الوقود إلى الحديدة وفقا لتكليف المجلس. ويساورني قلق عميق من أن يؤدي نقص الأموال إلى إغلاق آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في أيلول/سبتمبر.

ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز حرية التنقل للرجال والنساء داخل اليمن وخارجه. ومنذ بداية الهدنة نقلت ١٥ رحلة تجارية ذهابا وإيابا ما يقرب من ٠٠٠ ٧ مسافر بين صنعاء وعمان. ونواصل العمل عن كثب مع السلطات المصرية لتسهيل الرحلات الجوية المنتظمة من وإلى القاهرة. وأعرب عن تقديري العميق للتعاون المستمر بين كلا البلدين. وفي حين أُنجز الكثير في تسهيل الرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء، فإننا نواصل العمل لضمان وفاء الجدول الزمني المنتظم للرحلات الجوية تماما بوعد الهدنة وتوقعات الشعب اليمني.

أود الآن أن أنتقل إلى الحديث ن تعز ومسألة حرية التنقل داخل البلد. لقد كنت أعتقد حقا بأن يتوصل الطرفان بحلول هذا الوقت من الهدنة إلى اتفاق لفتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى. ولكن من المؤسف بالنسبة لنا جميعا، ولا سيما الرجال والنساء في تعز، أن العديد من الطرق هناك لا تزال مغلقة للسنة السابعة على التوالي. إن فتح الطرق لا يتعلق بتخفيف المعاناة الإنسانية وإزالة القيود فحسب، بل يتعلق أيضا بالبدء في تطبيع الحياة اليومية لليمنيين بما في ذلك التعليم والعمل والخدمات الصحية والاقتصاد الكلي.

ومنذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9063) واصلت التفاعل مع الطرفين بما في ذلك في عمان وخلال زيارتي الأخيرة إلى الرياض ومسقط، بشأن مقترحات قابلة للتطبيق لفتح الطرق فورا في تعز وغيرها من المحافظات. وأواصل أيضا الاستفادة من خبرة الوسطاء وممثلي المجتمع المدني المحليين. وبعد مناقشات مع الطرفين تشاطر مكتبي اقتراحا مستكملا بشأن فتح الطرق تدريجيا وعلى مراحل. ومنذ ذلك الحين أبلغت جماعة أنصار الله عن عدم قبولها للاقتراح الأخير. بيد الجهود التي أبذلها ستستمر لأجل التوصل إلى حل تفاوضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد النظر في شروط الهدنة التي التزم الطرفان بموجبها على الاجتماع لأجل الاتفاق على فتح الطرق. وشهدنا خلال الأيام التي سبقت عيد الأضحى إعلان أطراف مختلفة عن إجراءات انفرادية لفتح الطرق. وفي حين يمكن أن يشكل الإجراء الأحادي الجانب خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن موافقة كلا الجانبين مهمة لأن فتح الطرق يتطلب التنسيق والاتصال المستمر لكفالة فتحها بشكل آمن ومستدام لمرور المدنيين.

وتوفر العملية التي تيسرها الأمم المتحدة منصة للتوصل إلى اتفاق تفاوضي مستدام بشأن فتح الطرق. لذلك أشجع الطرفين على المشاركة البناءة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن فتح الطرق حتى يتمكن جميع اليمنيين من البدء في جني الفوائد الملموسة للهدنة في حياتهم اليومية. وسيكون التوصل إلى اتفاق بشأن فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى أمرا بالغ الأهمية، وستعم فوائده جميع أنحاء اليمن.

لقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة خطابا تصعيديا مثيرا للقلق من جانب الطرفين، إذ يشككان في فوائد الهدنة – وهي خطوة خطيرة طلبتُ من الجانبين الامتناع عنها. ولنقل بوضوح: إن البديل للهدنة هو العودة إلى الأعمال العدائية، ومن المرجح أن تكون مرحلة مكثفة من النزاع، بما في ذلك جميع العواقب التي يمكن التنبؤ بها على المدنيين اليمنيين والأمن الإقليمي. وسبق أن عرضت بإيجاز الفوائد الملموسة العديدة للهدنة على الرجال والنساء اليمنيين. كما سمح الهدوء النسبي الذي أتاحته باستئناف بعض الأشغال العامة وشجع الاستثمار الدولي.

وفي ضوء ارتفاع أسعار الوقود والوضع الاقتصادي العالمي، لا بد من بذل المزيد من الجهود لكفالة توفر الكهرباء والسلع الاستهلاكية بأسعار معقولة للمدنيين في جميع أنحاء البلد. وستتكلم السيدة جويس مسويا، نائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بمزيد من التفصيل عن الحالة الإنسانية في اليمن.

وهذا يقودني إلى سبل المضي قدما. فبعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر على الهدنة، لا نزال نجد أنفسنا منغمسين في تفاصيل تنفيذها. وهذا أمر مهم، ولكنه يعني أننا لم نتمكن من تكريس الجهود لمهمة توطيد الهدنة وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق المزيد من الفوائد للسكان ووضع اليمن على الطريق نحو تسوية سياسية دائمة.

وخلال مناقشاتي مع الطرفين، تم إيضاح أن الهدف هو تحقيق مجموعة أوسع من الأولويات الاقتصادية والأمنية وعدم إضاعة فرصة

السلام التي توفرها الهدنة. وكذلك تم تسليط الضوء على العديد من تلك الأولويات التي أثارها الطرفان من قبل المجموعات المتنوعة من الرجال والنساء اليمنيين الذين يتشاور معهم مكتبي منذ آذار/مارس بهدف إنارة الطريق لعملية متعددة المسارات.

وسأواصل في الأسابيع المقبلة البحث مع الطرفين عن إمكانية التمديد لفترة أطول وعقد اتفاق هدنة موسع. ومن شأن ذلك أن يوفر الوقت والفرصة لبدء مناقشات جادة بشأن المسارين الاقتصادي والأمني بغية الشروع في معالجة المسائل ذات الأولوية، مثل الإيرادات ودفع الرواتب، والبدء في عملية الانتقال نحو التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وقد طلبت من الطرفين العمل معي بشأن تلك المسائل بحس من الاستعجال والمرونة.

ولا تزال مشاركة مجموعة واسعة من الأطراف اليمنية، بمن في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني، تمثل أولوية بالنسبة لي من أجل كفالة التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة تلبي التطلعات والمطالب المشروعة للنساء والرجال اليمنيين.

وأود أن أكرر الإعراب عن امتناني للدعم المستمر الذي أتلقاه من المجلس، وكذلك من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي بشكل أعم. وسيكون اهتمام أعضاء المجلس ودعمهم للتنفيذ الكامل للهدنة وتمديدها، وكذلك للمضي قدما، أمرا حيويا في الأسابيع المقبلة. وتمثل الهدنة أفضل فرصة للسلام في اليمن أتيحت لنا منذ سنوات، وينبغي لنا أن نشجع وندعم الأطراف لتحقيق أقصى استفادة من تلك الفرصة لصالح اليمن ككل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الكارثة الإنسانية في اليمن على وشك أن تتفاقم بدرجة كبيرة. وتمثل الهدنة خطوة تاريخية إلى الأمام، ونأمل أن يتسنى لنا إيجاد حل سريع لإعادة فتح الطرق المحيطة بتعز، كما أوضح المبعوث الخاص للتو. لكن الهدنة وحدها لن تكون كافية للحيلولة دون ما نخشى حدوثه.

إن الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك خطر المجاعة في بعض المناطق، يمكن تزداد بشكل حاد في الأسابيع والأشهر المقبلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وحزم لوقف ذلك.

وحذرنا في إحاطتنا قبل بضعة أسابيع (انظر S/PV.9063) من الاحتياجات المتزايدة بسبب المشاكل الاقتصادية، ومن تدهور بيئة العاملين في مجال تقديم المعونة، وانهيار التمويل الإنساني. ولنستعرض ما آلت إليه تلك المسائل.

أولا، فيما يتعلق بالاقتصاد والاحتياجات المتزايدة، دعونا في الشهر الماضي إلى اتخاذ إجراءات لحماية الاقتصاد اليمني من التحديات المحلية وتأثير الحرب في أوكرانيا. ولا يزال ذلك أمرا ملحا. إن سعر الصرف، وهو عامل رئيسي في تحديد كمية الغذاء التي يستطيع الناس تحمل تكاليفها، لا يزال في حالة انهيار. ويبلغ سعر الصرف حاليا نحو ١ ١٢٠ ريالا مقابل الدولار الأمريكي في عدن. لقد تلاشت الآن معظم مكاسب العملة منذ الهدنة، مما يعني أن عائلات كثيرة أخرى ستعاني من الجوع مرة أخرى.

كما تهدد الحرب الأوكرانية سلاسل الإمداد التي تجلب الغذاء اليمني، الذي يتعين استيراد ما يقرب من ٩٠ في المائة منه. وفي العام الماضي، تم استيراد ما يقل بقليل عن نصف كمية القمح من روسيا وأوكرانيا. وعندما انقطعت هذه الإمدادات في فبراير/شباط، تحرك المستوردون اليمنيون بسرعة للعثور على مصادر أخرى. لكن ارتفاع الأسعار العالمية، وتناقص فرص الحصول على رأس المال، وغير ذلك من التحديات، تجعل من الصعب على المستوردين الحفاظ على عمل سلاسل التوريد هذه. ونظرا لحالة الطوارئ الحادة، يلزم اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي لتلك التحديات.

وفي أبريل/نيسان، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن حزمة دعم اقتصادي بقيمة ٣ مليارات دولار لليمن. وتشجعنا المناقشات التي جرت مؤخرا بين هذين المانحين واليمن بشأن سبل المضي قدما في تلك الحزمة. وهي، بمجرد صرفها، قد تتمكن من

تحقيق الاستقرار في التدهور الاقتصادي المتسارع الذي يسبب اشتداد الجوع والاحتياجات الأخرى. وهناك حاجة ماسة إلى ذلك.

ويشجعنا أيضا الحوار الإيجابي الذي جرى مؤخرا بين حكومتي اليمن والهند بشأن تيسير صادرات القمح من الهند. وبرزت واردات القمح التجارية من الهند كخط إمداد رئيسي لليمن في أعقاب الحرب الأوكرانية.

وإلى جانب تلك الجهود، نكرر أيضا دعوتنا لتعزيز الاقتصاد اليمني على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة. فمعالجة الدوافع الاقتصادية للأزمة اليمنية يمكن أن تقلل بسرعة وبشكل كبير من الاحتياجات الإنسانية في جميع القطاعات.

ونقطتي الثانية هي أن أعمال الإغاثة أصبحت أصعب وأخطر، كما حذرنا أيضا في الشهر الماضي. ومن المؤسف أن تقديم المساعدة المنقذة للحياة لا يزال شاقا. واستمر الترهيب والتحريض ضد وكالات المعونة في جميع أنحاء اليمن. ويتأجج ذلك بفعل المعلومات المغلوطة، التي يتم تضخيمها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل وفي بعض المنتديات العامة.

وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، أصبح تنقل الموظفين أيضا أصعب في الأسابيع الأخيرة بسبب العقبات البيروقراطية التي تواجه عمال المعونة اليمنيين الذين يسافرون إلى خارج البلد لأسباب مهنية. كما تفرض السلطات الحوثية بشكل متزايد قيودا تحد من المشاركة الكاملة للمرأة في العمل الإنساني، سواء كعاملة إغاثة أو كمستفيدة من المعونة. وعلاوة على ذلك، وبعد ثمانية أشهر من الوعود المتكررة بالإفراج السريع عن اثنين من موظفي الأمم المتحدة، يواصل مسؤولو الأمن في صنعاء احتجازهما – وهو انتهاك لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وفي الوقت نفسه، استمر أيضا انعدام الأمن الذي حذرنا منه في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ومنذ إحاطتنا السابقة، وقعت خمس سرقات أخرى لسيارات تابعة لوكالات المعونة، أي بمعدل أكثر من حادثة سرقة واحدة في الأسبوع. وبذلك، يرتفع العدد الإجمالي إلى ١٨ حادثة سرقة سيارات منذ بداية العام. كما لم يُحرز أي تقدم في الجهود الرامية إلى إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة الخمسة الذين اختطفوا قبل خمسة أشهر في أبين. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع عمال الإغاثة المختطفين في اليمن. ونعمل أيضا مع جميع أصحاب المصلحة لمعالجة تلك المسائل ونريد بصفة خاصة أن ننوه بالتعاون الإيجابي القائم بيننا وبين الحكومة فيما يتعلق بالشواغل الأمنية. ونرحب بالدعم المقدم من الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال التواصل المباشر مع الأطراف ذات الصلة حيثما أمكن ذلك.

لكن أكبر مشكلة لدينا الآن هي التمويل، وهذه نقطتي الثالثة. فقد تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لليمن حتى الآن ما يزيد قليلا على ١,١ بليون دولار، أو ٢٧ في المائة مما تحتاجه، وهو أكبر انخفاض سنوي في أي خطة تنسقها الأمم المتحدة في العالم. ونعلم أن الميزانيات مضغوطة ونقدر أيما تقدير مساهمات الجميع، ولكن علينا أيضا مسؤولية أن نقول بوضوح إن وكالات المعونة تعاني من نقص خطير في الموارد لمواجهة ما نخشى حدوثه في المستقبل. فمعدلات الجوع أسوأ من أي وقت مضى، ومع ذلك اضطر برنامج الأغذية العالمي قبل عدة أسابيع لخفض حصص الإعاشة لملايين الأشخاص بسبب فجوات التمويل. وكان ذلك ثاني خفض غذائي كبير في غضون ستة أشهر فقط. ومن المحزن أن تخفيضات مماثلة يترتب عليه خسائر في الأرواح في كل قطاع. فقد ذهبت ريسة، وهي امرأة حامل تبلغ من العمر ٣٢ عاما من محافظة عمران، إلى مركز صحي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان عندما جاءها المخاض في أيار/مايو. غير أن الصندوق كان قد اضطر لخفض عملياته الإنسانية بنسبة ٢٥ في المائة في هذا العام، ولذلك عندما وصلت ريسة إلى العيادة، وجدت الأبواب مغلقة. وتوفيت السيدة قبل أن تتمكن من الوصول إلى مستشفى عامل. وريسة ليست سوى مثال إنساني واحد على المصاعب الهائلة التي تسببها التخفيضات. ونحث المانحين على زيادة الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية بأكبر قدر ممكن وبأسرع ما يمكن.

وإلى جانب خطة الاستجابة، هناك نقص أيضا في الأموال اللازمة للأولويات العاجلة الأخرى. وعلى سبيل المثال، لا يزال القائمون على خطة الأمم المتحدة لحل مشكلة الخطر الناجم عن ناقلة

النفط صافر يسعون جاهدين لسد العجز الآني البالغ ٢٠ مليون دولار. وبالنظر إلى الخطر الوشيك الذي تشكله الناقلة، فإن التحديات التي تواجه عملية جمع التبرعات تأتي بمثابة مفاجأة. إن ثمة حاجة إلى مبلغ العشرين مليون دولار هذا فورا لتأمين النفط الآن، وهو ما يشكل خطوة رئيسية في خطة أكبر لاستبدال الناقلة المتهالكة. وينبغي المراجحة بين تكلفة الخطة الكاملة، التي تبلغ حوالي ١٤٤ مليون دولار، والبلايين التي يمكن أن نتكبدها عندما يتسرب النفط من صافر أو عندما تنفجر الناقلة في نهاية المطاف.

كما أن أموال آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، التي أُنشئت في عام ٢٠١٦ لتيسير الواردات التجارية إلى اليمن، آخذة في النفاد. وبحالتها الراهنة، فإن الآلية ستغلق أبوابها في أيلول/سبتمبر، مما سيجعل سلاسل إمدادات الأغذية والوقود والسلع الأساسية الأخرى المتضررة بالفعل تتسم بقدر أكبر من عدم اليقين. وهي بحاجة إلى ٣,٥ مليون دولار لتغطية العمليات من أيلول/سبتمبر حتى نهاية العام. والآلية شريك رئيسي في التزام مجلس الأمن بتيسير الواردات التجارية إلى اليمن. كما أنها ضرورية للاستئناف الناجح لواردات الوقود عبر الحديدة في ظل الهدنة الحالية.

إن المناقشات جارية بشأن العديد من الشواغل التي أوجزتها للتو. وقبل عدة أسابيع، اجتمع كبار مسؤولي الجهات المانحة والوكالات في بروكسل لتقييم التحديات التي تواجه الاستجابة في اليمن. ودعا المشاركون إلى زيادة إمكانية الوصول وتعزيز عمليات إزالة الألغام وتحسين نوعية البرامج ورصد مخاطر المجاعة بصورة أوثق، فضلا عن تقديم المزيد من الدعم الإنمائي وتعزيز الدعوة، من بين أهداف رئيسية أخرى. ونحن نتفق معهم تماما. ونأمل أيضا أن تُتاح الموارد السياسية والمالية لتقديم ما نتفق جميعا على أن هناك حاجة ماسة إليه. كما انتهت وكالات الإغاثة للتو من تقييم مستقل للاستجابة الإنسانية في اليمن خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢١. ويؤكد التقييم أن هذه الاستجابة ساعدت في إنقاذ الأرواح ومنع الانهيار الكامل للخدمات الأساسية، ولكنه يحدد أيضا أوجه قصور خطيرة، بما في ذلك نوعية البرامج ومشاكل البيانات وغيرها. ونعكف بالفعل على معالجة العديد من تلك المسائل ونحن حريصون على التعاون مع جميع شركائنا اليمنيين والدوليين في القيام بذلك. وسيكون ذلك محور تركيز رئيسي خلال الشهور المقبلة.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بملاحظة مفعمة بالأمل. توفر الهدنة فرصة نادرة لإنهاء الأزمة في اليمن بصورة نهائية. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والحد منها في نهاية المطاف جزءا لا يتجزأ من اغتنام هذه الفرصة. كان ينبغي لنا أن نكون هناك من أجل ريسة. دعونا لا نخذل أحدا مرة أخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص للأمين العام ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. إنني ممتنة لهما ولموظفي الأمم المتحدة بشكل عام على جهودهم المتواصلة لضمان التوصل إلى سلام طويل الأجل ودائم في اليمن.

نرحب بالأثر الإيجابي للانخفاض المستمر في العنف بسبب الهدنة على حياة الشعب اليمني وبالتقدم المحرز في تدابير بناء الثقة. ونرحب بالعملية المتعددة المسارات التي قدم المبعوث الخاص صورة موجزة عنها وبمقترحات السيدة مسويا للانتعاش الاقتصادي. وتشكل الهدنة وتدابير بناء الثقة خطوات أولى مهمة، ولكن كما ناقشنا من قبل، فإن كفالة السلام المستدام ستتطلب طموحا وإحراز تقدم بشأن طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك المساران الاقتصادي والعسكري وفتح الطرق في جميع أنحاء اليمن. ونرحب أيضا بالأنباء التي تفيد بأن لجنة التنسيق العسكرية تعتزم عقد اجتماعات شهرية لمعالجة الأحداث الرئيسية المثيرة للقلق. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة شواغل على وجه الخصوص.

أولا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني لاستمرار إغلاق الطرق في محيط تعز والآثار الاجتماعية والاقتصادية

الأوسع نطاقا لذلك. ونردد نداءات المبعوث الخاص إلى جميع الأطراف للتنسيق من أجل التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن فتح الطرق الرئيسية وجني ثمار ذلك.

ثانيا، فيما يتعلق بإزالة الألغام، رحبنا بانخفاض عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنهم منذ بدء الهدنة. ولكن كما قال المبعوث الخاص، فإن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تودي بحياة عدد متزايد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ومن شأن زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أن تمكن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة من حماية بعض فئات اليمنيين الأكثر ضعفا. ولذلك، نواصل دعوة جميع الأطراف إلى دعم جهود إزالة الألغام في جميع أنحاء اليمن.

ثالثا، فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، فإن الزيادة في أسعار السلع الأساسية عالميا التي أشار إليها كل من المبعوث الخاص ومساعدة الأمين العام المساعد تعني زيادة انعدام الأمن الغذائي والجوع وحتى المجاعة في اليمن. فقد وصلت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية. ولذلك، نكرر دعوة السيدة مسويا إلى جميع المانحين لضمان إتاحة تمويل فورا للصرف السريع بغية الحد من المعاناة.

ولا تزال المملكة المتحدة قلقة أيضا إزاء التهديد الذي تشكّله ناقلة النفط صافر والنقص في تمويل عملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. وسيكون ثمن التقاعس باهظا. وقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم ٥ ملايين دولار لخطة الأمم المتحدة ونحث الآخرين على الالتزام برصد التمويل اللازم لسد الفجوة المتبقية البالغة ٢٠ مليون دولار حتى تتمكن عملية الطوارئ من البدء في التصدي لمخاطر الأضرار الإنسانية والبيئية البالغة.

في الختام، نحث الأطراف على مواصلة إبداء روح القيادة الشجاعة للبناء على الزخم الإيجابي لكفالة إحراز تقدم وإعطاء الأولوية لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن. وكما قال المبعوث الخاص، فإن هذه هي أفضل فرصة تتاح لتحقيق السلام منذ سنوات.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما.

وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

إن الهدنة في اليمن لا تزال صامدة منذ فترة، فيما تشهد الأوضاع الأمنية والإنسانية تحسنا مستمرا. وقد جدد كل من الحكومة اليمنية والحوثيون وقوات التحالف التزامهم بالهدنة في الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية الذي عُقد في عمان. وترحب الصين بتلك التطورات. وتقدر الصين الجهود الاستثنائية التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ في ذلك الصدد، وتأمل أن تواصل أطراف النزاع في اليمن التعاون معه في جهوده الرامية إلى حماية اتفاق الهدنة وتنفيذه.

وتمس الحاجة إلى فتح الطرق في تعز في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح المبعوث الخاص غروندبرغ عدة خيارات، ينبغي للأطراف المعنية على أساسها تكثيف المشاورات والتلاقي في منتصف الطريق والسعي جاهدة للتوصل بسرعة إلى تفاهم مشترك من أجل التخفيف من المحنة الإنسانية لمئات الآلاف من الأشخاص في تعز.

تنتهي مدة سريان الهدنة في اليمن في ٢ آب/أغسطس. وتمديدها هو الطموح المشترك للشعب اليمني والمجتمع الدولي، لأنه يأتي في مصلحة جميع الأطراف في اليمن. وتأمل الصين في أن تعزز جميع الأطراف إرادتها السياسية وتواصل السير على طريق التسوية السياسية وأن تعمل جاهدة من أجل تمديد الهدنة، فضلا عن العمل معا بحثا عن حل دائم للحالة في اليمن.

ويشهد اليمن أسوأ أزمة تمر به في السنوات الأخيرة. فأكثر من ١٩ مليون شخص يواجهون المجاعة، والحالة الإنسانية مزرية للغاية. وعلاوة على ذلك، لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية لليمن سوى ٢٧ في المائة من احتياجاتها التمويلية. وسيجري قريبا تعليق أو تقليص أنشطة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش والعديد من مشاريع المعونة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بسبب عدم كفاية التمويل.

وترحب الصين بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة لتحسين الحالة الإنسانية في اليمن وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة استثماره في ليمن والوفاء بالتزامه بتقديم

المساعدات وزيادة تمويله لكفالة تحسين الحالتين الإنسانية والأمنية بشكل متزامن. وينبغي لجميع الأطراف في اليمن أن تتعاون بنشاط في تنفيذ العمليات الإنسانية وأن تيسر وصول المساعدات الإنسانية. وقبل بضعة أيام، أعلنت المملكة العربية السعودية عن استثمار قدره ٤٠٠ مليون دولار في مشاريع التنمية في اليمن، وأرى أن ذلك سيساعد مجلس القيادة الرئاسي على بدء جهود التعافي الاقتصادي.

إن ثمة أهمية كبير لفتح ميناء الحديدة وإعلانه منطقة منزوعة السلاح لتحسين الحالة الإنسانية في اليمن. وستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في ١٥ تموز/يوليه. وتؤيد الصين مواصلة البعثة الاضطلاع بدورها النشط في الحفاظ على الطابع المدني لميناء الحديدة وأنشطتها في مجال مكافحة الألغام. وتشكّل البعثة آلية هامة للأمم المتحدة في اليمن وثمة دور حقيقي لها ينبغي أن تضطلع به في ضوء التغيرات التي تطرأ على الحالة في الميدان.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا. ونحن ممتنون لهما على التزامهما والتزام فريقيهما بتحسين حياة الشعب اليمني.

نرحب باستمرار الهدنة في اليمن. فقد قللت بشكل كبير من أعمال العنف وحسنت حرية التنقل. وأوجدت زخما تجاه تحقيق السلام. ومع ذلك، يجب أن نحافظ على ذلك التقدم المحرز وأن نبني عليه، كما أشار المبعوث الخاص. ويتطلب ذلك أن تتوصل جميع الأطراف إلى حل توفيقي.

إن رسالتنا اليوم واضحة، وهي أن على مجلس الأمن أن يحث أطراف النزاع على مواصلة اختيار السلام وليس العنف وتنفيذ شروط الهدنة بصورة كاملة. وننوه بما أبدته حكومة الجمهورية اليمنية من قيادة ومرونة كبيرتين في تسهيل الرحلات الجوية من صنعاء وواردات الوقود إلى شمال اليمن.

وللأسف، كما سمعنا، لم نر الحوثيين يتخذون إجراءات مماثلة فيما يتعلق بتعز – المدينة الخاضعة لظروف شبيهة بالحصار منذ سبع سنوات. ونضم صوتنا إلى المتكلمين الآخرين في دعوة الحوثيين إلى إظهار التزامهم بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة والرد بالمثل على تلك البادرات من خلال تحسين سبل الوصول إلى تعز. فمن شأن ذلك أن يخفف من المعاناة الإنسانية ويسمح لعشرات الآلاف من المدنيين بالحصول على السلع الأساسية ورؤية أحبائهم.

إن اتخاذ إجراءات فورية لفتح الطرق المؤدية إلى تعز أمر ضروري للحفاظ على الهدنة الحالية. وسيساعد أيضا في تمهيد السبيل للتوصل إلى اتفاق أكثر شمولا واستدامة من شأنه أن يحسن آفاق توفير الموارد وتحقيق الاستقرار وإتاحة الفرص للناس في جميع أنحاء اليمن. وهذا الاتفاق يمكن أن يوقف القتال بشكل أكثر استدامة وأن يمهد لبدء توحيد صفوف اليمنيين للبت في كيفية إيجاد مستقبل أكثر إشراقا لبلدهم.

وبالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بتعز، يجب أن تكون جميع الأطراف مستعدة للمشاركة في المحادثات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة مشاركة كاملة ومجدية. فالتسوية السياسية بين الأطراف اليمنية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في اليمن. ويجب أن تشمل هذه العملية السياسية الجميع وأن تأخذ في الاعتبار أصوات النساء والمجتمع المدني وأفراد الفئات المهمشة ودعواتهم إلى العدالة والمساءلة.

وتدعم الولايات المتحدة جهود المبعوث الخاص غروندبرغ دعما كاملا. ونشكر المملكة العربية السعودية على ما أظهرته من قيادة من خلال التصديق على شروط الهدنة وتنفيذها، ونظل ممتنين على الدور الهام الذي تضطلع به سلطنة عمان. ونقر بالدور البنَّاء الذي اضطلع به الأردن ومصر من خلال فتح مطاراتهما أمام الرحلات الجوية من صنعاء. وتكتسى الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق السلام أهمية كبيرة وينبغي أن تستمر.

ونطالب الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عمن سجنوهم في صنعاء من اليمنيين من الموظفين الحاليين والسابقين المتعاقدين محليا مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة. فقد آن منذ وقت طويل أوان أن يتوقف الحوثيون عن هذا السلوك الشائن. وبالمثل، نُذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وندعوها إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في اليمن.

نرحب بالأنباء التي تفيد بأن حكومة الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية تعملان على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الإنمائية وصرف الدعم الاقتصادي والكهربائي. وسيعزز ذلك الدعم العمل الهام الذي يضطلع به مجلس القيادة الرئاسي لتحسين الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وندعو الآخرين في المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين إلى دعم ما يبذله مجلس القيادة الرئاسي من جهود.

إنني أتفق مع الآخرين الذين تكلموا قبلي في أنه يجب على الجهات المانحة أن تتحرك الآن لتجنب وقوع كارثة اقتصادية وإنسانية وبيئية في البحر الأحمر. فلسنا بحاجة لسوى ٢٠ مليون دولار إضافية لمنع حدوث تسرب كارثي من ناقلة النفط صافر، من شأنه أن يكلف المنطقة وخارجها عشرات البلايين لتغطية تكاليف التنظيف وجراء الإيرادات المفقودة. وهذه هي أفضل فرصة لنا لاتخاذ ما يلزم، لأن خطر حدوث تسرب سيزداد بشكل كبير هذا الخريف.

ويتعين على الجهات المانحة، بمن فيها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، أن تبادر الآن إلى تمويل عملية الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. ونحث أيضا على تقديم دعم مالي فوري لمساعدة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن من أجل سد الفجوة التمويلية البالغة ٣,٥ مليون دولار هذا العام. وتمس الحاجة إلى عمل الآلية لتسهيل التدفق الحر للسلع التجارية إلى اليمن دون عوائق. وقد ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ مليون دولار في وقت سابق من هذا العام لتواصل الآلية عملها وندعو الجهات المانحة الأخرى إلى المساهمة. واليوم نعرب أيضا عن تأييدنا لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

وفي الختام، شهدت الأشهر الأخيرة بعضا من أهم أوجه التقدم صوب إحلال السلام في اليمن منذ سنوات. ولكن إحلال سلام دائم سيتطلب من جميع الأطراف اتخاذ إجراءات ملموسة لإظهار التزامها بهذا الهدف. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لدعم هذه الجهود، وفي نفس الوقت لمساءلة جميع الأطراف أيضا عن أعمالها.

السيد غوبتا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

لقد ساعد تجديد الهدنة على الصعيد الوطني على الحد بصورة كبيرة من الأعمال القتالية على الخطوط الأمامية. وتقع على عاتق الأطراف المعنية مسؤولية ضمان التقيد بالهدنة وترجمتها إلى وقف دائم وطويل الأمد لإطلاق النار. وساعدت الهدنة أيضا على تحويل التركيز عن الساحة العسكرية وجلب الاهتمام الذي تشتد الحاجة إليه للجوانب السياسية والاقتصادية للنزاع. ونقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة للمشاركة مع الأطراف في تنفيذ وتوطيد جميع التدابير المتفق عليها في إطار اتفاق الهدنة والمضي قدما صوب الحوار السياسي.

والتنفيذ الكامل والهادف لجميع عناصر الهدنة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الهدنة. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم في إيصال الوقود في ميناء الحديدة وافتتاح مطار صنعاء، لا يزال فتح الطرق في تعز متعثرا. لقد عانى اليمنيون لفترة طويلة جدا من تأثير إغلاق الطرق. وإحراز تقدم فوري في فتح الطرق الرئيسية المؤدية إلى هذه المحافظات ضرورة إنسانية ملحة. وندعو أنصار الله إلى التفاوض بحسن نية للتوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

كما أن الهدنة فرصة لزيادة المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين في اليمن. وبدلا من ذلك، نشهد تقليص عمليات المعونة بسبب الفجوات الحرجة في التمويل التي يزيد من تفاقم أثرها التضخم العالمي في أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن يؤدي انخفاض مستوى التمويل، ما لم يتم عكس مساره بسرعة، إلى مزيد من التخفيضات في المساعدات الإنسانية في اليمن، بما في ذلك المعونة الغذائية. وقد يؤدي هذا الأمر حرمان ملايين اليمنيين، وخاصة الأطفال، من الغذاء والتغذية الكافيين.

وبغية التخفيف من حدة التغيرات في العرض في أسواق السلع الأساسية العالمية وأثرها السلبي على الأمن الغذائي، وتمشيا مع التزامنا الثابت تجاه الجنوب العالمي، ما فتئت الهند تقدم المساعدة المالية وتوفر الحبوب الغذائية للبلدان المحتاجة. لقد صدرنا أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طن من القمح إلى اليمن في الأشهر الثلاثة الماضية. وفي هذا الصدد، أود

أن أشكر الأمينة العامة المساعدة مسويا على التنويه بمساهمتنا هذه في إحاطتها اليوم.

ومن المهم أيضا ضمان الطبيعة المدنية للموانئ في محافظة الحديدة من منظور الأمن الغذائي، إذ تظل هذه الموانئ البوابة الرئيسية لتدفق المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى إلى اليمن. وفي هذا الصدد، تؤيد الهند ولاية أكثر فعالية لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، مما سيمكن البعثة من القيام ببعثات للرصد في هذه الموانئ والإبلاغ عن إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية.

والحل المستدام للأزمة الإنسانية هو اتخاذ تدابير اقتصادية ملموسة تعود بالنفع على الشعب اليمني. وقد أكدنا على ضرورة معالجة الاضطراب في قطاعات رئيسية من الاقتصاد اليمني وتجزئته. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها مجلس القيادة الرئاسي من أجل معالجة هذه التحديات. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة اليمنية لمساعدتها على التغلب على هذه التحديات.

ويساورنا القلق أيضا إزاء العدد المتزايد من الهجمات التي نسبت، حسب ما أفادت به التقارير، إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ويستغل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بنشاط النزاع في اليمن، على الرغم من الهدنة والديناميات العسكرية المتغيرة، ويشكل تهديدا كبيرا للسلام والاستقرار في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ويجب ألا يفقد المجلس تركيزه على هذا التهديد المحدد.

والحل المستدام الوحيد للنزاع هو التوصل لتسوية سياسية سلمية عبر مفاوضات يقودها اليمنيون ويتولون زمامها تعطي الأولوية لرفاهية جميع اليمنيين وتلبي تطلعاتهم المشروعة. ونشجع جميع الأطراف على العمل بنشاط مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي مستدام.

وقد أذكت الهدنة على الصعيد الوطني وغيرها من التطورات الأخيرة في اليمن آمال أبناء الشعب اليمني في أن النزاع، الذي دمر حياتهم خلال السنوات السبع الماضية، يمكن أن ينتهي قريبا. وينبغي أن نضمن أن المجلس لن يخذلهم هذه المرة.

السيدة بونغو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما الملهمتين.

وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن .

إن الهدنة، التي مددت في ٢ حزيران/يونيه لمدة شهرين آخرين، خطوة جيدة نحو وقف إطلاق النار الذي يريده المجتمع الدولي وينتظره السكان المدنيون اليمنيون. ومن المهم حقا التذكير بأن السبيل إلى السلام في اليمن هو البحث عن تسوية سياسية من خلال حوار شامل ومستدام تشارك فيه جميع الأجزاء المتناثرة في هذا البلد بشكل بناء.

وفيما يتعلق بحرية التنقل في البلد، نحث الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن فتح الطرق، وخاصة في محافظة تعز.

ونأسف لاستمرار العنف الذي يقوض الهدنة والحالة الأمنية في الميدان. ومنذ ٢ نيسان/أبريل، قتل وجرح العديد من المدنيين والجنود نتيجة للهجمات بالقذائف والطائرات بدون طيار، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ونشر القوات المسلحة. وهذه الانتهاكات المستمرة للهدنة تهدد عملية السلام في اليمن. ونحث جميع الأطراف على وقف الأعمال القتالية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتنفيذ جميع جوانب الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الدمار الذي تسببه الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب على السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، خلال فترة الهدنة. فالآثار المتعددة للألغام الأرضية تتسبب في إصابات دائمة، فضلا عن الصدمات النفسية الشديدة.

كما أن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون من أجل رفاه السكان في مختلف أنحاء البلد ومحاولات اختطافهم تثير قلق وفد بلدي. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني وإطلاق سراح جميع موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني المختطفين في اليمن.

والحالة الإنسانية في اليمن ما زالت خطيرة. ويسهم في انعدام الأمن الغذائي في البلد مزيج من العوامل الأمنية والاقتصادية

والاجتماعية، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة، وتضخم أسعار السلع الأساسية، ونقص الخدمات والوظائف، وندرة المياه، وانخفاض المعونة. ويحتاج ملايين النساء والأطفال إلى المساعدات الغذائية لمكافحة الجوع الشديد وسوء التغذية المتزايدين في اليمن. ولئن كانت العلاقة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي علاقة راسخة، إذ أن النزاع المسلح عامل يؤدي إلى اشتداد انعدام الأمن الغذائي، فإن الجوع أيضا مصدر لزعزعة الاستقرار الأمني. وفي هذا السياق، فإن المشاركة الحازمة للمجتمع الدولي ضرورية لإنهاء هذه الدوامة.

وفيما يتعلق بحالة المرأة اليمنية، التي تتعرض للتمييز بشكل متزايد، فإننا ندين القيود التي تتعرض لها. وبالمثل، يجب أن تكون العاملات في المجال الإنساني قادرات على السفر دون محرم، خاصة وأن هذا التدبير يعوق إلى حد كبير توزيع المعونة في البلد.

وفيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط صافر، نلاحظ أن عملية النقل الطارئ لإزالة النفط من السفينة لم تبدأ بعد، بسبب عدم كفاية التمويل. وندعو إلى زيادة تعبئة المجتمع الدولي بغية تجنب وقوع كارثة بيئية وإنسانية واسعة النطاق.

وأخيرا، نؤكد مجددا دعمنا للمبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا في جهودهما الدؤوبة للحفاظ على الحوار بين الأطراف وتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في اليمن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانز غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما بشأن تطورات الحالتين السياسية والإنسانية في اليمن.

علينا أن نلاحظ أن الحالة السياسية في البلد تمر الآن بفترة من الركود. وكما شهدنا مؤخرا، فإن وتيرة التسوية اليمنية تتباطأ. فقد مضى شهر منذ تمديد الهدنة بين مجلس القيادة الرئاسية وحركة أنصار الله في حزيران/يونيه، ولم يحرز أي تقدم يذكر منذ ذلك الحين. والتجربة السابقة بينت بوضوح أن الأطراف، من حيث المبدأ، قادرة على التوصل إلى اتفاق. ونأمل أن يتغلبوا على خلافاتهم وأن يعززوا الثقة المتبادلة فيما بينهم.

وللأسف، لا تزال القضية المتعلقة بفتح الطرق المؤدية إلى مدينة تعز في طريق مسدود. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن عدم المرونة من جانب الطرفين قد يؤدي إلى جولة أخرى من الاتهامات المتبادلة. ومن ناحية أخرى، فإن أي تنازلات إضافية، مهما كانت صغيرة، من شأنها أن تظهر رغبتهما في التوصل إلى تسوية سياسية طويلة الأجل.

ومع ذلك، من المشجع أن الحوار بين اليمنيين مستمر وأن الأطراف امتنعت عن الانخراط في الأعمال العدائية. ولم ينزلق أيهم بعد إلى مواجهة جديدة. ومع ذلك، فإن التوازن هش للغاية. وخطوة واحدة خاطئة يمكن أن تبطل كل التقدم المحرز وتعيد البلاد إلى فوضى الحرب. ونرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به لجنة التنسيق العسكرية في عمان بشأن التمسك بشروط وقف إطلاق النار، بمشاركة ممثلي جميع أطراف النزاع.

ونؤيد جهود السيد غروندبرغ، الذي لم يتخل حتى في الظروف الراهنة عن محاولات مساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق وإيجاد بدايات روح إيجابية. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بنشاط في جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص. وكما قلنا مرارا، يمكن للسيد غروندبرغ أن يعول على مساعدتنا.

ونواصل تقديم أقصى مساعدة ممكنة لوساطة الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك من خلال الاتصالات مع جميع القوى السياسية في البلد والأطراف المعنية. ونشجعهم بنشاط على أن يكونوا بناءين ومستعدين لتقديم تنازلات في معالجة خلافاتهم. ونكرر التأكيد على أنه من أجل تحقيق تلك الأهداف، لا بديل عن إجراء حوار شامل وجامع بين اليمنيين.

ولا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب للغاية في اليمن مدعاة للقلق بشكل خاص. وقد وصفت الحالة المتدهورة في البلد بأنها

أكبر كارثة إنسانية. ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى إزالة جميع القيود المفروضة على تسليم السلع الأساسية إلى اليمن. وينبغي أن تكون الأغذية والأدوية وغيرها من المواد التي يحتاجها اليمنيون متاحة لهم على أساس غير تمييزي.

وتنتهي هذا الشهر ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونحن نؤيد تمديدها التقني. ونعتبر عمل البعثة بالغ الأهمية في سياق الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية في اليمن. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الراهنة البالغة الحساسية لا تفضي إلى إعادة تكييف مهام البعثة. وقد يتهيأ وقت أكثر هدوءا لذلك.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن الوضع في اليمن له تأثير مباشر على منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي والبحر الأحمر. ومن أجل وقف التصعيد الإقليمي، ندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة البناءة لصالح تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك على أساس القرار ٥٩٨ (١٩٨٧). والمفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج الفارسي، الذي يدعو إلى نهج شامل وجماعي لحل المشاكل، لا يزال وثيق الصلة بالموضوع.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانز غروندبرغ على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الهادفة إلى التوصل لحل سياسي للأزمة اليمنية. كما أشكر السيدة جويس مسويا على إحاطتها الإعلامية الوافية.

ونود بداية أن نرحب باستمرار سريان الهدنة والتوصل إلى اتفاق لتثبيتها بمناسبة عيد الأضحى المبارك. ونأمل أن يتم البناء على هذا التقدم لتحويل تلك الهدنة إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار.

كما ينبغي حاليا التركيز على إحراز تقدم في المشاورات المتعلقة بالملفات الأمنية والاقتصادية للحفاظ على التهدئة وبناء الثقة، مع السعي في نفس الوقت لإزالة جميع العقبات الماثلة أمام إطلاق مشاورات شاملة لإيجاد حل سياسي لإنهاء الأزمة اليمنية.

وعلى الرغم من سريان الهدنة، ندين مواصلة العقاب الجماعي المفروض على مدينة تعز، المحاصرة منذ أكثر من سبع سنوات، بسبب استمرار الحوثيين في إغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، مما يطيل مدة التنقل للمدنيين والبضائع ويزيد من خطورتها.

لذلك، كنا نأمل أن تتضمن إحاطة المبعوث الخاص أخبارا سارة لسكان تلك المدينة المحاصرة، البالغ عددهم أكثر من ٤ ملايين نسمة. ولكننا نستنكر رفض الحوثيين مقترحات الأمم المتحدة حتى الآن، على الرغم من عدة جولات من المشاورات في عمان، وإجراء المبعوث الخاص زيارتين إلى صنعاء ومسقط للقاء مفاوضي الميليشيات الحوثية، إذ يوجد قلق حقيقي من أن يتسبب تعنتهم هذا في تقويض فرص التوصل إلى السلام المستدام وإن يُعيدنا ذلك إلى نقطة الصفر. وعليه، نطالب الميليشيات الحوثية برفع القيود المفروضة على حركة التنقل في تعز بشكل فوري، مع إبداء المرونة في جميع المشاورات التي ترعاها الأمم المتحدة.

كما نتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق الحديدة، مع مراعاة الشواغل المشروعة للحكومة اليمنية بشأن أحكام القرار وكذلك التقارير العديدة التي تشير إلى عسكرة الموانئ. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة أن يتوقف الحوثيون عن تصعيدهم، بما يشمل وقف إطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ على المناطق المدنية، إذ ينبغي أن تدرك الميليشيات الحوثية أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة اليمنية، وأن التوصل إلى حل سلمي هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

كما ينبغي إعطاء أولوية لإجراءات حماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق وقف جميع خروقات الهدنة والعمل على تطهير الأراضي اليمنية من الألغام ومخلفاتها والتي، وفقا لتقارير الأمم المتحدة، أدت إلى ارتفاع أعداد القتلى والجرحى منذ بداية الهدنة. ونشيد في هذا السياق بقيام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من خلال مشروع مسام بإزالة ما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، حيث تسهم هذه الأعمال الإنسانية الهامة في إنقاذ العديد من الأرواح، وذلك في الوقت الذي تتجاهل فيه ميليشيات الحوثي سلامة السكان وتواصل إلحاق أضرار وخراب في أنحاء اليمن. ونواصل كذلك الدعوة إلى ضرورة الإسراع في معالجة وضع خزان صافر النفطي لتجنب وقوع كارثة بيئية خطيرة.

وفي ظل التحديات التي يواجهها اليمن، نرحب بإعلان المملكة العربية السعودية تمويل حزمة من المشاريع الإنمائية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، إضافة إلى ٢٠٠ مليون دولار لدعم محطات الكهرباء. ويأتي هذا الإعلان ضمن دعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات البالغ أكثر من ٣ بلايين دولار، منها بليوني دولار كوديعة سعودية إماراتية في البنك المركزي اليمني في عدن.

وختاما، نجدد دعمنا للجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني الشقيق وإحلال الأمن والسلام والاستقرار في اليمن.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

وتقر كينيا بالجهود التي بذلها المبعوث الخاص للتواصل مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الاقتراح الأخير لفتح الطرق في تعز. وما يقلقنا هو أن الفشل في التوصل إلى اتفاق يمكن أن يقوض الهدنة الهشة ويعرض للخطر أي احتمالات لتجديدها، فضلا عن فتح الطرق في محافظة تعز وغيرها من المحافظات. لذلك نحث الحوثيين بقوة على الانخراط بشكل بناء وإظهار المرونة من أجل ملايين اليمنيين المتضررين.

وترحب كينيا باستمرار العمل مع مراكز التنسيق التابعة للطرفين في لجنة التنسيق العسكرية. ونشدد على ضرورة أن يستخدم الطرفان هذا الحوار لدعم التزامهما بالهدنة الحالية، بما في ذلك من خلال الوقف المستمر لجميع العمليات الهجومية داخل اليمن وخارجه، فضلا عن تجميد المواقع العسكرية الحالية في الميدان.

إن الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة في أعقاب زيادة الحركة إلى المناطق التي كانت عسكرية في السابق أمر يبعث على القلق العميق. ومن بين ضحايا تلك الأسلحة العشوائية الفئات السكانية الأضعف، مثل النساء والأطفال. ولا يزال دور تنسيق الألغام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مع الطرفين ووكالات الأمم المتحدة في المحافظة من أجل التصدي لهذا التحدي أساسيا.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على المسار السياسي، لم نشهد بعد تحسينات ملموسة على الجبهات الاقتصادية والإنسانية والأمنية. والواقع أن الحالة، كما أبرزتها الأمينة العامة المساعدة مسويا هذا الصباح، تثير قلقا عميقا، خاصة وأن برنامج الأغذية العالمي يخفض برامج المساعدة الغذائية خلال هذه الفترة التي تتزايد فيها الصعوبات.

ومن الواضح أن المساعدة الإنسانية العاجلة حاسمة الأهمية في الأجل القريب. ولكن هناك حاجة أيضا إلى نهج أكثر واقعية لبرامج العمل الإنساني من أجل الاستدامة والقدرة على الصمود. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي النظر في تكثيف الجهود الرامية أولا إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وسبل العيش الزراعية والأمن الغذائي من أجل الحد من الاعتماد على الواردات الغذائية؛ وثانيا، تعزيز التعاون الدولي في مجال الأغذية والزراعة. ثانيا، دعم الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية من أجل التخفيف من آثار نقص التمويل الإنساني؛ وثالثا، زيادة جهود بناء السلام لتحقيق السلام المستدام الذي من شأنه أن يعزز بيئة مواتية لليمنيين للانخراط في مشاريع تجارية مشروعة والمساهمة في التنمية الوطنية.

وبما أن البلد يعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، فإن عمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن في تيسير التدفق غير المقيد للمواد التجارية والسفن التي تبحر إلى مينائي الحديدة والصليف أمر حاسم لدعم تنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ومن المؤسف أن البعثة تواجه تحديات في مجال التمويل. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الإسهام بسخاء في البعثة.

وفيما يتعلق بناقلة النفط "صافر"، نشيد بالمساهمات المقدمة حتى الآن، فضلا عن الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة في حشد المانحين، ونشجع على تقديم تبرعات أكثر سخاء لجعل عملية الطوارئ ممكنة ما دامت الفرصة متاحة.

وفي الختام، تؤكد كينيا من جديد التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة الجارية لتيسير تحقيق عملية سلام واستقرار شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص، هانز غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة، جويس مسويا، على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بممثل اليمن في جلسة مجلس الأمن هذه.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالجهود التي يقودها المبعوث الخاص والالتزام الذي تم التعهد به خلال الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية، المعقود في عمان، بالحفاظ على الهدنة في اليمن واتخاذ تدابير لبناء الثقة والحد من الحوادث على المستوى التشغيلي.

بيد أن ما يثير القلق هو التطورات المحدودة المتعلقة برفع الحصار عن تعز، وهو أحد العناصر الرئيسية للهدنة. ونأسف لرفض الحوثيين الاقتراح المحدَّث الذي قدمه المبعوث الخاص. ونحث الطرفين على العمل معه وتقديم التنازلات اللازمة لصالح رفاه الشعب اليمني. كما ندعو الطرفين إلى الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي في بياناتهما، الأمر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تدهور المفاوضات.

ونلاحظ مع بالغ القلق أنه منذ آخر جلسة لنا (انظر S/PV.9063) بشأن هذه المسألة، لم يحرز تقدم كبير في تمويل العمليات الرامية إلى تفادي كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية ناجمة عن حالة ناقلة النفط "صافر". ومما يثير القلق أيضا نقص التمويل لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. وتكفل الآلية الامتثال لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس، وتكفل تدفق السلع إلى بلد يستورد ٩٠ في المائة من غذائه ويعيش فيه ١٧,٤ مليون شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من الإغاثة التي وفرتها الهدنة، فإن الحالة الإنسانية في البلد لا تزال تتدهور. ومما يثير الجزع أنه لم يتم تمويل سوى ٢٦ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية، مما يجبر الوكالات على تقليص عملياتها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع تكلفة المنتجات الأساسية وانخفاض قيمة الريال إلى تفاقم تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ونعترف بالجهود الجارية لتحسين الإدارة الاقتصادية. وفي ذلك الإطار، نشدد على أن تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا أمر مهم جدا لبلوغ تلك الأهداف. ولن يتمكن البلد من إحراز التقدم إذا ترك نصف قوته العاملة تتخلف عن الركب – إن الأمر بهذه البساطة.

وفي الوقت نفسه، تستمر القيود المفروضة على إمكانية وصول دوائر العمل الإنساني وحملات التشهير ضدها، مما يؤدي إلى تصاعد العنف ضد موظفيها. ولذلك، نحث الطرفين على كفالة وصول موظفي المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق إلى المحتاجين، وفقا للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، وكذلك على إعادة تأكيد إدانتها لأي إجراء يتخذ لتخويف دوائر العمل الإنساني. وتدعو المكسيك أيضا إلى الإفراج الفوري عن موظفي المساعدة الإنسانية المحتجزين.

وفي الختام، أؤكد مجددا دعم المكسيك لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة ١٢ شهرا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غروندبرغ والسيدة مسويا على إحاطتيهما.

لقد استمرت الهدنة الآن لما يقرب من ثلاثة أشهر، ويحترمها الطرفان عموما. ومن الضروري أن يتم تجديدها في الشهر المقبل، وأن نحقق وقفا مستداما لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

والتقدم الذي أحرزه المبعوث الخاص منذ بداية الهدنة جدير بالثناء. وأشير بصفة خاصة إلى إمكانية الوصول إلى ميناء الحديدة ومطار صنعاء. ونشير أيضا إلى حسن نية الحكومة اليمنية. وتدعو فرنسا الطرفين إلى الاستجابة لاقتراح المبعوث الخاص المتوازن بشأن محافظة تعز. ويجب على الحوثيين رفع الحصار وإعادة فتح الطريق الرئيسي المؤدي إلى المدينة. ويجب على الطرفين تقديم التنازلات اللازمة لأن معاناة سكان محافظة تعز التي استمرت لفترة طويلة جدا.

وعلى الرغم من الهدنة، لا تزال الحالة الإنسانية مقلقة جدا. ويجب أن يحترم الجميع القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ويجب ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بالكامل. ومن الضروري السماح لموظفي الأمم المتحدة بالسفر بأمان. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين لدى الحوثيين. وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، ندعو الدول والقطاع الخاص إلى المساهمة مالياً في النداء الذي أطلقته الأمم المتحدة. فليس هناك وقت نضيعه إذا أردنا تجنب وقوع كارثة.

وتجديد الهدنة فرصة ثمينة للمضي قدماً على المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية للإطار الاستراتيجي الذي اقترحته الأمم المتحدة. وعلاوة على المناقشات حول تعز، من الضروري أن يشارك اليمنيون في الحوار بشأن مستقبل بلدهم. وقد حان الوقت لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده. والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، معروفة جيداً.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما والمعلومات المستكملة.

وأود أن أبدأ بالترحيب باستمرار التزام الأطراف بالهدنة الحالية، وكذلك بالاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية. وفي لحظة ضعف كهذه، سيكون من الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى بناء الثقة. وينبغي الاستفادة من جميع الإنجازات التي تحققت حتى الآن لتحقيق المزيد من النتائج للشعب اليمني، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسألة إعادة فتح الطرق في مدينة تعز وحولها. ونشكر السيد غروندبرغ على ما قدمه من معلومات مستكملة عن تلك المسائل.

لقد أوضح الشعب اليمني والمجتمع المدني احتياجاتهما. ونحثّ كلا الجانبين على إبداء المرونة وترجمة التزاماتهما إلى عمل ملموس. ونؤيد جهود المبعوث الخاص كلها بشأن العملية المتعددة المسارات ونشيد بحواره المستمر مع الأطراف، وكذلك مع مجموعات متنوعة من الشعب اليمني والزعماء والخبراء، بمن فيهم النساء. وسيكون من المهم أيضاً الاستفادة من المكاسب الإنسانية من الهدنة لتيسير التقدم نحو تسوية سياسية شاملة.

وأريد اليوم أن أركز على أكثر الناس ضعفاً في اليمن: الأطفال. لقد رأينا أن الهدنة كان لها أثر إيجابي هائل على الحياة اليومية للمدنيين، حيث انخفضت الخسائر في صفوف الأطفال انخفاضاً كبيراً، مما خلق شعوراً بالأمل في المستقبل. بيد أننا يجب ألا نكون راضين عن أنفسنا. فما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الأزمة الإنسانية، ولا سيما أثرها على الأطفال. وأفاد برنامج الأغذية العالمي أن أكثر من مليوني طفل يمني دون سن الخامسة يحتاجون إلى علاج لسوء التغذية الحاد، مع تعرّض أكثر من نصف مليون طفل لخطر الموت دون علاج. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يدفع بآليات التكيف السلبية التي تؤجج النزاع في اليمن، مثل تجنيد الأطفال في النزاع المسلح وغيرها من أشكال عمالة الأطفال. إن خطة العمل الموقّعة بين أنصار الله والأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال أو استخدامهم في النزاع المسلح، وقتل الأطفال أو تشويههم، والهجمات على المدارس والمستشفيات، هي في الواقع خطوة مشجعة. ويجب تنفيذها على الفور. ونشدد أيضاً على أهمية تحديد هوية الأطفال وإطلاق سراحهم من بين صفوف العسكر.

كما أن الأطفال معرضون بشكل خاص للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل جميع جوانب عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام. إن الاهتمام المكرس بالاحتياجات الفريدة للأطفال اليمنيين أمر حتمي إذا أردنا التوصل إلى حلول مستدامة للنزاع. لذلك تدعو النرويج جميع الأطراف إلى التنفيذ السريع والكامل لتوصيات واستنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وأخيراً، تشعر النرويج بقلق متزايد إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث أمنية مثل تلك التي وصفتها الأمينة العامة المساعدة مسويا. ويساورنا القلق إزاء تزايد الهجمات والخطب الرنانة الضارة الموجهة ضد المنظمات الإنسانية والعاملين في المنظمات غير الحكومية. إن الوصول الآمن ودون عوائق للمعونة الإنسانية أمر بالغ الأهمية. كما ندين مقتل الصحفي صابر الحيدري في حزيران/يونيه. هذه الهجمات غير مقبولة ومحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يكون الحيز السياسي الآمن والشامل جزءاً من مستقبل اليمن.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن امتنانه للمبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بممثل اليمن في جلسة اليوم.

ويسرنا أن نرى أن الهدنة المتجددة لمدة شهرين لا تزال قائمة، على الرغم من التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات من جانب بعض الأطراف.

ونعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها المبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة برمته، فضلاً عن جميع الجهات المعنية الأخرى المشاركة في عملية المفاوضات، في تحقيق هذا الإنجاز. ونشير إلى أنه منذ بدء الهدنة كان هناك هدوء في الأنشطة العسكرية التي تقوم بها الفصائل المتحاربة داخل اليمن وعبر حدوده، مما أدى إلى انخفاض في عدد الضحايا المدنيين – وهو مؤشر على أن استعادة السلام والأمن في البلد في المستقبل المنظور أمر ممكن وقد يكون في متناول الأطراف. لذلك ندعو الأطراف إلى اغتنام هذه اللحظة، لا للالتزام الكامل بشروط الهدنة والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوّض التقدم الضئيل الذي يجري إحرازه وحسب، ولكن أيضاً للبناء عليها لتحقيق حل جامع وشامل ودائم يمكّن الشعب اليمني من رسم مصيره السياسي.

ونرحّب بالتعهد الذي قطعه الممثلون العسكريون للحكومة اليمنية وأنصار الله وقيادة القوات المشتركة للتحالف ببناء الثقة والالتزام الكامل بشروط الهدنة، وذلك في الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية الذي عُقد في عمّان الأسبوع الماضي تحت رعاية مكتب المبعوث الخاص. كما أن المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن إنشاء غرفة تنسيق مشتركة مكلفة بتخفيف حدة الحوادث على المستوى العملياتي هي أيضاً تطور جدير بالترحيب. إن تدابير بناء الثقة هذه من جانب الطرفين ضرورية وينبغي تشجيعها من أجل تهيئة فرصة للحل السلمي للخلافات بين الفصائل وبالتالي المساعدة على توطيد الهدنة.

غير أن من المؤسف أن حق المدنيين في تعز وغيرها من المحافظات في التنقل بحرية بطريقة سليمة وآمنة لا يزال يتقلص بسبب استمرار إغلاق الطرق. وقد جلب هذا التطور المؤسف معاناة ومشقة هائلتين لسكان تعز والمحافظات المعنية. ويتعين على الأطراف أن تنفذ التزامها بموجب شروط الهدنة بعقد اجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة، دون مزيد من التأخير، بغية الاتفاق على طرائق لإعادة فتح جميع الطرق للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب. وفي ذلك الصدد، نرحّب باقتراح المبعوث الخاص بإعادة فتح الطرق على مراحل ونشجع الأطراف على النظر فيه بجدية.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار المستمر منذ ثلاثة أشهر قد أدى إلى انخفاض كبير في الخسائر في صفوف المدنيين، فإن الحالة الإنسانية في اليمن لاتزال خطيرة ً، كما سمعنا هذا الصباح. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يحتاج ما يقرب من ١٣ مليون شخص إلى مساعدات غذائية طارئة. ومما يؤسف له أن يضطر برنامج الأغذية العالمي، بسبب الفجوات التمويلية وارتفاع أسعار الأغذية العالمية، إلى تقليص دعمه المقدّم لـ ٥ ملايين من هؤلاء الأشخاص إلى أقل من ٥٠ في المائة من احتياجاتهم اليومية، وإلى حوالي ٢٥ في المائة من الاحتياجات اليومية لـ ٨ ملايين الباقين. وبالإضافة إلى ذلك، ستتوقف أنشطة دعم القدرة على الصمود وسبل العيش، فضلاً عن برامج تقديم الوجبات في المدارس والتغذية لما يقرب من ٤ ملايين شخص، مما يترك المساعدة متاحة لـ ١,٨ مليون شخص فقط. وندعو جميع المانحين إلى المساعدة في سد النقص في تمويل برنامج الأغذية العالمي لتمكينه من تقديم المساعدة التي يحتاج إليها الشعب اليمني.

وعلاوة على ذلك، فإن الخطر الكبير المتمثل في حدوث تسرب نفطي كارثي من الناقلة صافر في البحر الأحمر، واحتمال وقوع كارثة إنسانية وإيكولوجية كبرى ناجمة عن الانسكاب المحتمل، لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ لنا. ونعرب عن تقديرنا للجهود الدولية الجارية التي جمعت أكثر من ٦٤ مليون دولار للمرحلة الأولى من التكلفة التقديرية للعملية البالغة حوالي ٨٠ مليون دولار. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم حملة الأمم المتحدة لجمع التبرعات، التي تهدف إلى سد الفجوة البالغة ٢٠ مليون دولار من أجل تجنب حدوث كارثة بيئية عالمية كبرى.

ونظرا للدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في عملية السلام في اليمن، فإننا نتطلع إلى تجديد ولايتها التي ستنتهي في نهاية هذا الأسبوع.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف المتصارعة في اليمن إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب بنود الهدنة بما يساعد على توطيدها والاستفادة من الفرصة التي يتيحها وقف إطلاق النار للعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل ودائم لصالح الشعب اليمني.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي إحاطتينا، المبعوث الخاص غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة مسويا.

إن فوائد الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة ملموسة في جميع أنحاء اليمن والمنطقة في وقف الهجمات عبر الحدود والضربات الجوية، والزيادة الكبيرة في واردات الوقود، واستئناف الرحلات الجوية من صنعاء وإليها، وكما قال المبعوث الخاص، الانخفاض في الخسائر في صفوف المدنيين خلال الأشهر الثلاثة الماضية الذي يحظى بترحيب كبير. لقد حان الوقت الآن للمضي قدما ولكي تعزز جميع الجهات الفاعلة التزامها بالهدنة. وكان عقد الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية في عمان الأسبوع الماضي سببا يدعو للتفاؤل. ومما لا شك فيه أن جلوس الأطراف معا هو أفضل طريقة لبناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها.

وقد لاقت المرونة التي تحلت بها حكومة اليمن والنهج البناء الذي اتبعته بشأن المسائل الرئيسية ترحيبا كبيرا. لقد حان الوقت ليتحمل الحوثيون المسؤولية ويثبتوا للشعب اليمني أنهم جادون بشأن تحقيق سلام طويل الأجل من خلال الانخراط مع الأمم المتحدة ومقترحاتها الحالية للتوصل إلى اتفاق بشأن إعادة فتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى. وبالإضافة إلى التخفيف بشكل كبير من معاناة سكان تعز، سيكون ذلك خطوة مجدية نحو ترجمة الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويملكون زمامها وتدعمها الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الهدنة أدت إلى انخفاض كبير في مستويات العنف، فإن الحالة الأمنية لا تزال مثيرة للقلق. ونشعر بالقلق إزاء الموجة الأخيرة من الهجمات التي نفذت في عدن وانعدام الأمن في الجنوب على نطاق أوسع. وندعو جميع الأطراف إلى إبداء الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب الهدنة وتجنب الخطاب التصعيدي. وندين بشدة مقتل الصحفي صابر الحيدري في ١٥ حزيران/يونيه، بعد زرع عبوة ناسفة يدوية الصنع في سيارته. ونعرب عن أعمق تعازينا لأسرته وأحبائه. ويأتي ذلك في أعقاب مقتل الصحفية الحامل رشا عبد الله الحرازي بشكل مأساوي في عدن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وعلى نحو ما قلنا في اجتماعنا بصيغة آريا في أيار/مايو بشأن حماية الصحفيين، نحتاج إلى أن يسلط الصحفيون الضوء على الحقيقة، بما في ذلك في اليمن. إنهم جزء لا يتجزأ من السلام المستدام ويجب حمايتهم. وندعو إلى إجراء تحقيق في تلك الهجمات الوحشية ومحاسبة المسؤولين عنها. كما أن الزيادة المقلقة في الهجمات المادية والهجمات عبر الإنترنت ضد المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة تثير قلقا بالغا وتعرقل العمل الإنساني الحاسم. ونكرر التأكيد على أن تلك الهجمات يجب أن تتوقف فورا.

إننا ندرك أن عدم الاستقرار في اليمن مرتبط أيضا بالوضع الاقتصادي غير المستقر والظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها العديد من اليمنيين، مع استمرار تدهور الأزمة الإنسانية حتى مع فترة الراحة التي توفرها الهدنة. وإجمالا، من المتوقع أن يواجه ما يقدر بنحو ١٩ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي في الأشهر الستة المقبلة.

وإزاء هذه الخلفية، فإن خطة الاستجابة الإنسانية التي تعاني من نقص حاد في التمويل والتخفيضات الإضافية في المساعدات الغذائية التي أعلن عنها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا مقلقة للغاية وستؤثر على ملايين اليمنيين. وعلى نحو ما سمعنا من الأمينة العامة المساعدة مسويا اليوم، ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة دولية كبيرة أكثر من أي وقت مضى لإنقاذ الأرواح في اليمن.

وختاما، لن ينتهي النزاع وتحل الأزمة الإنسانية بشكل دائم إلا من خلال حل سياسي. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى إظهار التزام حقيقي بإنهاء معاناة اليمنيين. وخلال فترة عيد الأضحى هذه، نطلب من الأطراف ألا تضيع هذه الفرصة الثمينة لتحقيق السلام. وأخيرا، نتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ونعرب عن تقديرنا للبعثة وللواء بيري على قيادته.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والسيدة مسويا على ما قدماه من مستجدات ومعلومات وما بذلاه من جهود في معالجة القضايا المتعددة في اليمن.

نرحب بحقيقة أن الهدنة قائمة. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف، خلال الفترة المتبقية من تمديدها، السعي إلى إيجاد أرضية

مشتركة لمعالجة جميع المسائل المعلقة وربما حلها. كما أن الهدنة تحقق المرجو. وقد انخفضت ما تخلفه الحرب من خسائر في الأرواح بشكل كبير وتغيرت الحياة اليومية للشعب اليمني. ونكرر نداءنا إلى الأطراف بأن تتقبل بالكامل جميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل لضمان تمديدها.

يعرف الجميع الآن ما فعلته سنوات العنف السبع بالبلد، ونأمل أن يلاحظ الجميع ما جلبته بضعة أشهر من الهدنة وما تبشر به هذه الآفاق في المستقبل. إن الاختيار الواضح المتمثل في تغليب التوصل لتسوية وتحقيق السلام على الحرب يحدد مستقبل البلد.

ويجب أن تستفيد الأطراف من التقدم المحرز وأن تنفذ الهدنة بشكل كامل نصا وروحا وأن تقود البلد نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإرساء السلام الدائم. يجب إسكات البنادق تماما؛ وينبغي أن تحل المحادثات محلها وأن تؤدي إلى تحقيق سلام مستدام. يحظى الشعب اليمني بدعم على هذا الطريق من خلال الوحدة بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مما يشجعه على اغتنام الزخم الحاسم.

وتثني ألبانيا على الحكومة اليمنية لفتح مطار صنعاء ومواصلة تخفيف القيود المفروضة على العديد من اليمنيين المسافرين إلى الأردن ومصر. وقد دعونا الحوثيين إلى القيام بالشيء نفسه فيما يتعلق بإعادة فتح الطرق المؤدية إلى تعز. ونأسف لعدم حدوث ذلك. ولا يزال التوصل إلى اتفاق بشأن فتح الطرق كجزء من الهدنة أمرا حاسما، على النحو الذي أبرزه المبعوث الخاص عن حق.

ولا يزال بناء الثقة أمرا حاسما بالنسبة لمستقبل التسوية السياسية. وإذا كان الحوثيون يؤمنون بالسلام، فعليهم أن يفعلوا المزيد بشكل ملموس وحقيقي. إن إيجاد حل للقضايا العالقة لن يكون سهلا، ولكن لا يمكن النجاح عند القيام بأي شيء إن لم تكن هناك مشاركة حقيقية لتمهيد الطريق نحو إجراء محادثات مجدية بين الأطراف اليمنية. ونكرر دعوتنا إلى إجراء عملية شاملة للجميع تسمع فيها أصوات النساء والشباب بشكل كامل.

ونرحب بعقد الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية والتزام الأطراف ببناء المزيد من الثقة وتعزيز الهدنة، آملين أن يتم ذلك عقب احتفالات عيد الأضحى المبارك. ونرحب على وجه الخصوص بمشاركتهم في تجميد مواقعهم العسكرية الحالية في الميدان، وتلطيف خطابهم في البيانات العامة ووسائط الإعلام، واعتماد التركيز على حماية المدنيين من الأطفال والنساء والرجال، فضلا عن الهياكل الأساسية المدنية. ولكن على نحو ما سمعنا، يجب أن نتحلى باليقظة وأن نبقى يقظين.

ونشيد بالمملكة العربية السعودية وعمان على مشاركتهما المستمرة مع اليمن وتأييدهما للهدنة، فضلا عن التزامات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتقديم دعم اقتصادي ومالي هائل. ويجب أن يقترن ذلك بإصلاحات وسياسات سليمة وموثوقة وجامعة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، كما سمعنا، فإن الحالة الإنسانية المروعة لم تتحسن. وقد أعربنا في الماضي عن قلقنا من أن يصبح اليمن نزاعا منسيا. ويمكن للهدنة، بل وينبغي لها، أن تساعد على عكس هذا الاتجاه. وعلى نحو ما سمعنا من السيدة مسويا، فإن نقص الأموال والأثر الحاد للحرب في أوكرانيا يعترضان الطريق.

دعونا لا ننسى: إن لم نطعم الجياع، فإننا نؤجج النزاع. ويتعين أن تتمكن المنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني من أداء مهامهم بحرية وأمان في تقديم المساعدة إلى جميع المحتاجين. فأي هجوم ضدهم هو في الواقع هجوم ضد جميع اليمنيين الذين يعانون من ظروف تشبه المجاعة ونقص الغذاء.

وتدين ألبانيا بشدة استمرار سجن الموظفين المحليين العاملين حاليا أو سابقا لدى سفارة الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وندعو الحوثيين إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين فورا. كما ندعو إلى إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من المدنيين الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة أو اختفوا قسرا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ألبانيا الكامل للتجديد الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، وكذلك لعمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن في تيسير تدفق المواد التجارية من دون عوائق من خلال التحقق

من السفن التجارية التي تبحر إلى الموانئ اليمنية وتفتيشها. إن التغيير في طريقه لليمنيين. يجب بذل كل ما في وسعنا لجعله دائما، ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل فيما يبذله من جهود.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة البرازيل.

أود أولا أن أشكر السيد غروندبرغ والسيدة مسويا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات، وأن أرحب بزميلنا اليمني في جلسة اليوم.

لقد دخلنا الآن الشهر الثالث من الهدنة على الصعيد الوطني التي بدأت في نيسان/أبريل وتجددت في حزيران/يونيه. وتزامن شهرها الأول مع أول رمضان يسوده سلام نسبي للشعب اليمني منذ أكثر من سبع سنوات، وتمكن اليمنيون يوم الجمعة من الاحتفال بعيد الأضحى المبارك بدون خوف من الوقوع ضحايا في المواجهات العسكرية. إنها أطول فترة راحة من القتال يقضيها اليمنيون العاديون منذ عام ٢٠١٤، وقد منحتهم الأشهر القليلة الماضية الأمل في أن النزاع لن يحتدم إلى أجل غير مسمى وأن العودة إلى الحياة الطبيعية ممكنة. غير أن الهدنة لن تصمد إذا لم يتم تنفيذها بالكامل. وقد شهدنا تقدما فيما يتعلق بمعظم أحكامه، بما في ذلك زيادة واردات الوقود والرحلات الجوية المدنية في الشمال. وكما سمعنا مرارا وتكرارا اليوم، فإن إعادة فتح الطرق في تعز وأماكن أخرى هي الآن الحلقة المفقودة في الاتفاق الذي أعلن عنه في نيسان/أبريل. ونحث الحوثيين على إعادة النظر في خطة المبعوث الخاص المكونة من مرحلتين لإعادة فتح الطرق أمام حركة المرور المدنية والالتزام الكامل بها. هذا ليس الوقت المناسب لسياسة حافة الهاوية أو تكتيكات التأخير. وعشية عيد الأضحى المبارك، جدد الطرفان التزامهما بالهدنة، وهو ما شكل إشارة إيجابية جدا، ولكن يجب أن يعقبها عمل. والهدنة هي اللبنة الأولى في بناء وقف دائم لإطلاق النار وسلام مستدام، وإعادة فتح الطرق خطوة أساسية نحو تحقيق ذلك الهدف النهائي.

لقد سمعنا مرة أخرى من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الاستجابة الإنسانية في اليمن تواجه تحديات شديدة الخطورة. لقد أدت الهدنة إلى انخفاض حاد في الخسائر في صفوف المدنيين، لكننا ما زلنا بعيدين جدا عن تلبية الاحتياجات الأساسية لليمنيين. وكما قالت مساعدة الأمين العام مسويا للتو، ينقصنا أكثر من ٥٠ في المائة من الأموال اللازمة للمساعدات الإنسانية لليمن. ومن الملح أن نعمل كمجتمع دولي لسد الفجوة التمويلية. وإذا لم نفعل ذلك فسنواصل الاجتماع مرة أخرى في المجلس، شهرا بعد شهر، لنسمع أن برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات أخرى، قد خفضت أو أغلقت برنامجا آخر، بينما تستمر احتياجات اليمنيين في الازدياد. ويجب عدم نسيان الأزمة اليمنية أو تهميشها.

إن المساعدات الإنسانية وحدها ليست مستدامة، ويجب تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الاقتصاد اليمني من التعافي. ويشمل ذلك الواردات المنتظمة من الوقود، وزيادة تنقل الأشخاص والبضائع، والمعونة المالية الأجنبية، ولا سيما احترام الهدنة العسكرية. فطوال فترة النزاع، شهد اليمن حلقة مفرغة من العنف والأزمة الاقتصادية والكوارث الإنسانية مجتمعة. ولن يعود السلام والاستقرار ما لم يعالج كل عامل من هذه العوامل بدوره.

وأخيرا، بينما نستعد لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة يوم الأربعاء، من المناسب أيضا الاعتراف بالعمل القيم الذي قامت به البعثة في تحقيق الاستقرار في ساحل اليمن الحيوي على البحر الأحمر، على الرغم من التحديات الكبيرة. الحديدة شريان الحياة لملايين اليمنيين ولها دور رئيسي تؤديه في التعافي الاقتصادي للبلد. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا للحوثيين أن يسمحوا للبعثة بحرية الحركة الكاملة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

وأود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أشكركم سيدتي الرئيسة على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، وأشكر سلفكم الممثل الدائم لألبانيا على رئاسته للمجلس في الشهر الماضي. وأشكر السيد هانس غروندبرغ والسيدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

يعاني شعبنا اليمني الصابر من تداعيات إنسانية واقتصادية هائلة من الصعب قياسها بسبب استمرار الميليشيات الحوثية في حربها وتصعيدها الذي تسبب في إنتاج أسوء أزمة إنسانية وتكلفة اقتصادية باهظة؛ ودفعت الملايين من اليمنيين إلى المغادرة والنزوح وإخلاء ديارهم، وأثرت بشكل كبير على سبل عيشهم. وحرصًا على إنهاء هذا الصراع ورفع هذه المعاناة عن الشعب اليمني، انخرط مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية في دعم كل الجهود الإقليمية والدولية للوصول إلى سلام شامل ومستدام مبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛ وتقديم كامل الدعم لمساعي وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد هانس غروندبرغ، والموافقة على تمديد الهدنة التي تمثل نافذة أمل لليمنيين نحو وقف شامل لإطلاق النار واستئناف مسار الحل السياسي للصراع، ومنع مزيد من سفك الدم اليمني، على الرغم من الخروقات والانتهاكات اليومية للهدنة التي ترتكبها الميليشيات الحوثية في مختلف الجبهات من خلال استحداث المواقع العسكرية والتحشيد؛ وإعادة التموضع والتعبئة العسكرية ونقل المعدات وتهريب الأسلحة والاستمرار في قصف الأحياء السكنية في تعز ومأرب والحديدة وغيرها من المناطق اليمنية. وأنا أخاطبكم في هذه اللحظات والميليشيات الحوثية تقوم بقصف مدينة تعز بالقذائف، وتحديدا في محيط ميدان الشهداء الذي يقام فيه مهرجان عيد الأضحى المبارك. كما تعاملت الحكومة اليمنية بمرونة وإيجابية مع كل الملفات الإنسانية وقدمت الكثير من التنازلات بهدف التخفيف من المعاناة الإنسانية التي تستغلها الميليشيات لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، كفتح مطار صنعاء واستئناف الرحلات التجارية، وتمكين دخول سفن المشتقات النفطية بشكل منتظم عبر ميناء الحديدة، وهي مشتقات بلغت عائداتها خلال فترة الهدنة أكثر من ٩٠ مليار ريال يمني تستخدمها الميليشيات لتمويل حربها ضد اليمنيين والإثراء الشخص لقياداتها، عوضًا عن دفع هذه الإيرادات كمرتبات لموظفي القطاع العام في مناطق سيطرة هذه الميليشيات وفقا لما تم الاتفاق مع مكتب المبعوث الخاص ووفقًا لاتفاق ستوكهولم.

وتؤكد الحكومة اليمنية مجددًا على التنفيذ الكامل لبنود الهدنة، بما في ذلك رفع الحصار عن تعز كليا وفتح الطرق الرئيسية قبل الانتقال لمناقشة أي ملفات أخرى. واسمحوا لي هنا أن أذكر بأن الميليشيات الحوثية لم تسم فريقها المفاوض حول ملف تعز لأكثر من ٦ أسابيع، ومن ثم رفضت الانخراط في محادثات فتح الطرق الرئيسية وأصرت على مناقشة طرق فرعية، وبعد ذلك رفضت مقترحات المبعوث الخاص رغم سفره إلى صنعاء في محاولة لإقناع قيادة هذه الميليشيات، كما ذكر السيد هانس غروندبرغ في إحاطته اليوم برفض هذه الميليشيات لمقترحه الأخير. إن هذا السلوك يوضح عدم جديتها وإصرارها على إطالة أمد المشاورات بغرض التحايل على هذه الهدنة وابتزاز المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن ما نشهده اليوم ما هو إلا تكرار للمماطلة التي أبدتها هذه الميليشيات منذ توقيع اتفاق ستوكهولم في العام ٢٠١٨. ونجدد مطالبتنا للمجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر بالتحرك بشكل عاجل للضغط على الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران لاغتنام فرص السلام والوفاء بالتزاماتها بموجب الهدنة؛ وفتح الطرق الرئيسية في تعز بدون شروط، وهو ما من شأنه أن يُحدث فارقا في تخفيف المعاناة الإنسانية لسكان هذه المدينة، ويشكل مؤشرا على جدية هذه الميليشيات في القبول بتسوية سياسية، حيث أن السلام يتطلب شريكا حقيقيا ونوايا صادقة وعملا جادا، وهو ما لم يظهره الحوثيون حتى الآن.

كما نؤكد على ضرورة أن تبقى قضية الأسرى والمعتقلين ضمن قائمة أولويات واهتمامات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص وهذا المجلس الموقر، وأن تستمر الجهود لإطلاق سراحهم ووضع حد للعراقيل التي تفتعلها الميليشيات الحوثية تجاه هذه المسألة الإنسانية.

يعد الملف الاقتصادي أولوية رئيسية لمجلس القيادة الرئاسي، حيث يحظى بالتزام الحكومة بدعم الاستقرار الاقتصادي والتنموي،

وإحداث تحول في العمل الإنساني والإغاثي إلى الانطلاق نحو التنمية، ووضع خطط وبرامج قادرة على تلبية احتياجات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وتعزيز سبل الصمود. وفي هذا الإطار، تثمن الحكومة اليمنية الدعم السخي والمواقف الإنسانية والأخوية للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وإطلاق مسار عاجل لتسريع استيعاب الدعم بنحو ثلاث مليارات وثلاثمائة مليون دولار للبنك المركزي اليمني، والمشاريع الإنمائية والإنسانية، بدءا بتيسير دعم عاجل عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن؛ الذي يحظى بثقة وتقدير الشعب اليمني وقيادته السياسية، من خلال تدخلاته وإسهاماته الملموسة في المجالات الخدمية والتنموية. تقدر الحكومة اليمنية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وباقي الشركاء الدوليين للتخفيف من المعاناة الإنسانية في اليمن، حيث تقدم كل أشكال التعاون وتعمل على معالجة التحديات التي تواجه هذه الجهود. وبالرغم من ذلك، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه العمل الإنساني هو الوصول إلى المحتاجين.

ففي الوقت الذي تواجه الكثير من الدول انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع، فإن نقص التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية يهدد بحرمان ملايين المحتاجين من المساعدات الضرورية. كما تواجه المنظمات الإنسانية في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية استمرار العراقيل والتدخلات التي تحرف مسار المساعدات بعيدا عن مستحقيها، بل إن تقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات أشار إلى أن الميليشيات الحوثية تمنع حصول العائلات اليمنية على المساعدات الإنسانية ما لم يشارك أطفالها في التجنيد والقتال.

تستمر الميليشيات الحوثية في عملية تجنيد الآلاف من الأطفال واستخدامهم في حربها في ظل استمرار الهدنة والجهود التي تُبذل لوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي، حيث أن المشاهد المسربة من داخل ما تسمى المخيمات الصيفية تظهر قيادات الميليشيات وهي تستدرج الأطفال دون سن الخامسة عشر وتدريبهم وغسل عقولهم بالأفكار المتطرفة وشعارات الموت والعنف والكراهية؛ مما يؤكد استعداد الميليشيات الحوثية لدورة تصعيد جديدة وقودها هؤلاء الأطفال في ظل صمت المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام أكبر عمليات تجنيد للأطفال في تاريخ البشرية، وفي تجاهل لمخاطر هذه الجريمة بحق الطفولة اليمنية وعلى حاضر ومستقبل الأجيال القادمة وحقهم الطبيعي في الحياة، وعلى أمن واستقرار المنطقة والعالم.

توقيع الحوثيين على خطة عمل مع الأمم المتحدة هو بمثابة تضليل وخداع للمجتمع الدولي، ولن تنفذ هذه الخطة والحوثيون مستمرون في تجنيد الآلاف من الأطفال والزج بهم في محارق حربهم العبثية.

في الوقت الذي نتحدث فيه أمام هذا المجلس الموقر، تزداد حالة خزان النفط صافر تدهوراً، وهو ما يتذر بحدوث كارثة اقتصادية وبيئية وإنسانية غير مسبوقة في اليمن، وستمتد إلى دول الجوار، بل ستصل إلى خليج عدن والمحيط الهندي، وتهدد خطوط الملاحة الدولية في العالم. وتفيد التقارير بأن الميليشيات الحوثية تقوم بنشر وزرع الألغام البحرية في مناطق واسعة من البحر الأحمر بما في ذلك حول المنطقة المجاورة للخزان، وهو أمر يشكل تهديدًا خطيرا للأمن البحري في البحر الأحمر، ولجهود الأمم المتحدة لمعالجة وضع هذا الخزان. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي لممارسة الضغط على الحوثيين لضمان التزامهم بهذه الخطة، ونجدد الدعوة للمساهمة في استكمال تمويلها لتجنب آثار الكارثة الوشيكة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.